

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24075

6 June 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

JUN 09 1992

تقرير الأمين العام عملاً بقرارمجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢)مقدمة

١ - في الفقرة ١٧ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، طالب مجلس الأمن "جميع الأطراف والجهات المعنية الأخرى بالقيام على الفور بخلق الظروف اللازمة لتمويل الإمدادات الإنسانية بدون عوائق إلى ساراييفو وجهات أخرى في البوسنة والهرسك ، بما في ذلك إنشاء منطقة آمنة تشمل ساراييفو ومطارها" . وفي الفقرة ١٨ من نفس القرار ، طلب المجلس إلى الأمين العام "أن يواصل استخدام مساعيه الحميدة بغية تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ١٧ أعلاه" . ويقدم هذا التقرير لإبلاغ المجلس بما أحرز من تقدم في هذا الصدد وطلب إذن المجلس بإجراء تغيير ناتج عن ذلك في ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وحجمها .

أولاً - إعادة فتح مطار ساراييفو

٢ - تمشياً مع طلب المجلس إلى الأمين العام في الفقرة ١٨ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، قام قائد قوة الحماية ، الفريق ساتيش ناميبار ، بإيفاد مديره للشؤون المدنية ، السيد سيدريك ثورنبيري ، إلى ساراييفو في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لمواصلة المفاوضات مع أطراف النزاع في البوسنة والهرسك . وقد دخل السيد ثورنبيري ، بمساعدة رئيس المراقبين العسكريين الذي يوجد مقره في مقر قوة الحماية في ساراييفو ، وهو العقيد جون ويلسون ، في مناقشات مكثفة على مدى ثلاثة أيام مع ممثلين مجلس رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك ، وزعماء الحزب الديمقراطي الكرواتي ، السيد رادوفان كاراديتش وغيره من زعماء ما تسمى نفسها "الجمهورية الصربية للبوسنة والهرسك" وقائد جيش تلك "الجمهورية" ، اللواء راتكو ملاديتش .

٣ - وقد تركزت المناقشات ، التي استندت إلى طلبات مجلس الأمن في الفقرة ١٧ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) ، على مسألة إعادة فتح مطار ساراييفو من أجل توصيل الإمدادات الإنسانية وما يتصل بها من أغراض ، تحت سلطة الأمم المتحدة وحدها . وفي ٥ حزيران / يونيو وقع اتفاقاً في هذا الصدد جميع أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ، وبصورة مستقلة ، السيد كارادزيك نيابة عن الجانب الصربي في البوسنة . ويرد نص هذا الاتفاق المرفقاً بهذا التقرير .

٤ - وكما سيتبين ، طلب إلى قوة الحماية أن تتولى المسؤولية الكاملة عن تشغيل وآمن مطار ساراييفو . وستعمل قوة الحماية على كفالة الأمن الغوري للمطار وبنشاته ، والإشراف على تشغيل المطار (باستخدام موظفيه المدنيين الحاليين قدر الإمكان) ، ومراقبة مرافقه وتنظيمه ، وتسهيل إنزال شحنات المعونات الإنسانية ، وكفالة النقل المأمون للمعونات الإنسانية وما يتصل بها من أفراد . وستعمل القوة أيضاً على التحقق من سحب نظم الأسلحة المضادة للطائرات التي يقع المطار ومجالات الاقتراب للهبوط فيه داخل نطاق مرماتها ، ورصد تجميع نظم المدفعية ومدفعية الهاون والصواريخ أرض أرض في مناطق محددة توافق القوة عليها . وبطبيعة الحال ، فإن إضافة هذه المهام إلى ولاية القوة من شأنه أن يتطلب موافقة مجلس الأمن ، الذي سيدعى أيضاً إلى الموافقة على زيادة مقابلة في حجم القوة .

ثانياً - تنظيم العمليات

٥ - اقترح قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، استناداً إلى هذا الاتفاق ، تنظيماً للعمليات ينطوي على أربع مراحل . في المرحلة الأولى ، يتم ، عقب موافقة مجلس الأمن مباشرة ، إرسال مراقبين الأمم المتحدة العسكريين للإشراف على سحب الأسلحة المضادة للطائرات وتجميع الأسلحة الثقيلة في مواقع اتفق عليها ، على نحو ما نص عليه الاتفاق ، لخلق الظروف الأمنية الازمة لإعادة فتح المطار . وفي الوقت ذاته ، يتولى طاقم الموظفين الفنيين الذي يتتألف بنسبة كبيرة من الموظفين الحاليين لمطار ساراييفو وإن كان يحتمل أن يكون من بينهم خبراء دوليون ، تقييم ملاحة المطار للتشغيل ، وحالة معداته والتدابير المطلوبة لمراقبة الطائرات واستقبالها وإفراج المستودعات ومراقبة تدفق المعونات الإنسانية .

٦ - وسوف يجري في المرحلة الثانية وزع كتيبة مشاة لكافلة الامن الفوري للمطار ومنشاته . أما في المرحلة الثالثة ، فسوف يوزع في المطار الموظفون المدنيون اللازمون لتشغيل المطار ، وكذلك ممثلو وكالات المساعدة الإنسانية . وأخيرا ، سوف يتم في المرحلة الرابعة فتح المطار لاستقبال رحلات المعونة الإنسانية والرحلات الرسمية . وسوف يستمر العمل بالنظام الخام المنصوص عليه في الاتفاق إلى أن تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي في ساراييفو والمنطقة المحيطة بها . ويُتوخى أن يستغرق تنفيذ المراحل الأربع مدة لا تقل عن عشرة أيام من تاريخ اتخاذ مجلس الأمن قرارا بهذا الشأن .

٧ - ويقترح قائد القوة أن ينشئ في ساراييفو مقر قطاع خامس لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بغية الاضطلاع بما يستجد للقوة من مهام نتيجة لهذا الاتفاق وأي اتفاقات أخرى قد يتم التوصل إليها وفقا للفرقتين ١٧ و ١٨ من منطوق القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) ، على أن يتم ذلك ، بالطبع ، دون المسار بقرار إعادة مقر القوة إلى ساراييفو حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك .

٨ - ويقدر اللواء ناميبيار أن المهام التي سوف تتضطلع بها القوة بموجب اتفاق المطار سوف تستلزم التعزيزات التالية :

(أ) كتيبة مشاة معززة قوامها نحو ١٠٠٠ فرد ،

(ب) ٦٠ مراقبا عسكريا ،

(ج) عددا إضافيا من الموظفين العسكريين والمدنيين لمقر قطاع ساراييفو ،

(د) ٤٠ فردا من الشرطة المدنية للإشراف على سير الأعمال في المطار في كتف الهدوء ،

(هـ) احتمالا ، بعض عاملين تقنيين والمهندسين وموظفي المطارات في حال احتياج الأفراد العاملين في المطار إلى التعزيز .

وسوف تحتاج عناصر القوة المرابطة في مطار ساراييفو أيضا إلى المعدات الملائمة ، ومن ذلك ناقلات الأفراد المدرعة ، وغير ذلك من العربات ومعدات الاتصال والذخيرة الازمة للدفاع .

٩ - ويجري حاليا إصدار بيان مستقل خاص بالآثار المالية لهذه التوصية وذلك كإضافة لهذا القرار . ويؤكد هنا أن هذه الآثار لا تتصل إلا بالاحتياجات الإنسانية المترتبة على اتفاق المطار . وسوف يلزم مزيد من التعزيزات للقوة إذا ما أريد منها أن تؤدي في الوقت المناسب دورا في إقامة منطقة آمنة حول ساراييفو .

رابعا - ملاحظات

١٠ - يمثل الاتفاق المرفق إنجازا عظيما على طريق تسوية النزاع المأساوي في البوسنة والهرسك ، ولو انه لا يشكل سوى خطوة أولى باتجاه الوفاء بمتطلبات قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٣) . وقد طلت الى اللواء ناميبار ، عملا بالفقرة ١٧ من منطوق القرار المذكور ، أن يواصل التفاوض بشأن إقامة منطقة آمنة أوسع تشمل مدينة ساراييفو بجملتها وذلك بمشابهة مرحلة ثانية من المفاوضات .

١١ - وفي رأيه انه ينبغي انتهاز الفرصة التي يتتيحها استعداد الاطراف لإبرام الاتفاق الراهن ، وقد وافقت على تنظيم العمليات التي اقترحها قائد القوة . ونظرا إلى أن الاسلحة الثقيلة ستبقى على التلال المطلة على ساراييفو ومطارها ، ولو تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، فإن قدرة الاتفاق على البقاء سوف تتوقف على مقدار نية الاطراف ولا سيما الطرف الصربي البوسني ، في الوفاء بدقة بتعهداتها . وسوف يكون أيضا من الضروري التوسيع في بحث مسألة الممرات الآمنة التي ينبغي أن تقام بادئ ذي بدء بين المطار والمدينة لتمتد في الوقت المناسب الى ما وراء ذلك ، بغية اتاحة توزيع إمدادات المساعدة الإنسانية التي تمل جوا .

١٢ - ولست أود أن أخفي عن مجلس الأمن أن العملية الوارد وصفها أعلاه ، لو وافق عليها مجلس الأمن ، سوف تتطوّر على مخاطر كبير . فكما أبلغت المجلس سابقا ، انتهاء العديد من الاتفاques التي تم التوصل إليها سابقا في البوسنة والهرسك . بيده أن الاحتياجات الإنسانية الطارئة في ساراييفو وسواها من أنحاء الجمهورية تتراكم يوميا بحدة متزايدة ، وشدة حاجة ماسة آخذة في التمازج للسيطرة على القتال الدائر في البوسنة والهرسك . ومن شأن التنفيذ الشاجع لاتفاق ٥ حزيران/يونيه ، الذي يعيّد تأكيد الاتفاق القائم لوقف إطلاق النار ويقضي بإعادة فتح المطار ، أن يخدم الأهداف الإنسانية والسياسية على السواء .

١٣ - وعليه فإني أوصي مجلس الأمن باتخاذ القرار اللازم بتوسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وتعزيزها ، على نحو ما هو مقترن في هذا التقرير . ويؤمل في أن تكون هذه مرحلة أولى في عملية تعيد السلم لجمهورية البوسنة والهرسك التي طالت عهاناتها .

مرفق

اتفاق مؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣
بشأن إعادة فتح مطار ساراييفو
لأغراض إنسانية

خطوة أولى صوب تنفيذ أحكام الفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٣) ،

اتفق الموقمون أدناه على :

١ - أنه أعيد إقرار وقف إطلاق النار المعلن اعتباراً من الساعة ١٨:٠٠ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في ساراييفو وحولها . وستتولى رسم وقف إطلاق النار قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وستوفر الأطراف موظفي الاتصال والحرس اللازمين للمساعدة في التحقق منه .

٢ - أنه ، لتقديم ضمانات مادية بـأن النار لن تطلق على المطار أو على طائرة محلقة أو موجودة على أرض المطار ، اتفق الأطراف على أن :

إذ - جميع نظم الأسلحة المضادة للطائرات ستسحب من الموقع التي تجعل المطار ومجالات اقتراب الطائرات منه داخل حدود مرماتها ، وستوضع تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

بناء - ستجمّع كافة النظم المضادة للطائرات ، ومدافع الهalon ، والصواريخ أرض - أرض ، والمدرعات ، التي يوجد المطار ضمن مرماتها ، في مناطق توافق عليها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وستخضع لمراقبة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على خط النار .

ستنفذ هذه التدابير قبل فتح المطار .

٣ - إن الأطراف تعهد بـلا تتدخل بأي شكل من الأشكال في حرية حركة النقل الجوي ، تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، دخولاً إلى مطار ساراييفو وخروجها منه . وسيتمثل هذا النقل في :

(الف) البعثات الإنسانية وبعثات إعادة التموين ،

(باء) بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبعثات المتصلة بهما ؟

(جيم) البعثات الرسمية .

وستتخد جميع التدابير الممكنة لتوجيه إخطار مسبق إلى كافة الأطراف المعنية بخصوص هذه الرحلات .

٤ - أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ستضع نظاما خاصا للمطار وستمارس الإشراف والرقابة على تنفيذه وتشغيله . وسيقام هذا النظام في أقرب وقت مستطاع بعد موافقة جميع المدنيين ، على أن يبدأ العمل التحضيري فورا بعد التوقيع . وتتعهد جميع الأطراف بتيسير هذه العمليات إلى فضلا عن تسليم المطار إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

٥ - أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ستتولى الإشراف والرقابة على المرافق والتنظيم والأمن داخل المطار بما في ذلك أمن حيز المطار ، بواسطة موظفيها المدنيين والعسكريين وأفراد شرطتها .

٦ - أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ستراقب كل ما يقد من موظفين ومعونة وحملات إلى غير ذلك للتتأكد من عدم استيراد أية مواد ذات طابع عسكري ومن عدم إساءة استغلال فتح المطار بأي شكل من الأشكال الأخرى . وستفتح كل منظمة إنسانية تابعة لأحد الأطراف مكتبا لها في المطار لتسهيل مهام قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، المتصلة بذلك .

٧ - أن جميع الموظفين المدنيين المحليين اللازمين لتشغيل المطار سيستخدمون على أساس غير تمييزي وستشرف عليهم وتراقبهم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وسيشمل ملاك الموظفين هذا ، قدر المستطاع ، موظفي المطار الحاليين .

٨ - أن المعونة الإنسانية سيتم توصيلها إلى مطار ساراييفو وخارج حدوده ، تحت إشراف الأمم المتحدة على نحو غير تمييزي وعلى أساس الحاجة فقط . وتتعهد الأطراف بتسهيل عمليات التسليم هذه وبلا تضع أي عائق أمامها وبيان تضمن أمن الأشخاص المشاركون في هذا العمل الإنساني .

٩ - انه لضمان النقل المأمون للمعونة الإنسانية وتنقل الموظفين المعنيين ،
ستقام ممرات محروسة بين المطار والمدينة توضع تحت مراقبة قوة الحماية التابعة
للأمم المتحدة .

١٠ - ان هذا الاتفاق أُبرم دون المسار بتسوية المسائل الدستورية التي هي قيد
التفاوض ، وبسلامة وأمن جميع سكان ساراييفو والمنطقة المحيطة بها .
